

٣ - السَّلْم

• أنواع العقود:

العقود من حيث التسليم أربعة أنواع:

الأول: بيع حالٌّ بحالٍّ ، فهذا جائز كأن يبيع كتاباً بعشرة ريالات نقداً.

الثاني: بيع مؤجل بمؤجل ، كأن يبيعه سيارة صفتها كذا، تُسَلَّم بعد سنة بعشرة آلاف مؤجلة إلى سنة، فهذا لا يجوز ؛ لأنه بيع دينٍ بدينٍ.

الثالث: أن يُعجل الثمن ويؤخر السلعة ، وهذا هو السَّلْم ، وهو جائز.

الرابع: أن يُعجل السلعة ويؤخر الثمن وهذا جائز، كأن يبيعه سيارة بمائة ألف تحلّ بعد سنة.

• السَّلْم: هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد.

أباحه الله توسيعاً على المسلمين، وقضاء لحاجتهم، ويسمى (السلف).

فهو بيع عُجِّل ثمنه ، وأُجِّلَ ثمنه.

• حكم السلم:

السلم جائز، ومثاله: أن يعطيه مائة ريال على أن يُسَلِّمه خمسين كيلاً من التمر الفلاني بعد سنة.

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». متفق عليه^(١).

• شروط صحة السلم:

يشترط للسلم شروط زائدة على شروط البيع لضبطه ، وهي:

العلم بالمُسَلَّم به، والعلم بالثمن، وقبضه في مجلس العقد، وأن يكون المُسَلَّم فيه في الذمة، وصفه صفة تنفي عنه الجهالة، ذُكِرَ أجله ، ومكان حلوله.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري برقم (٢٢٤٠) واللفظ له، ومسلم برقم (١٦٠٤).